صور من حواضر مصر المجهولة :

فى المحلة الكبرى

بقلم الأستاذ محمد عبد الكريم

عرضنا فى مقالنا السابق لدمياط كأكثر مدن القطر نشاطا فى الانتاج الصناعى، وأرجعنا ما لمسناه فيها من نهضة مباركة الى خلق بنيها وما فطروا عليه من ميل الى العمل فى صلاح واستقامة ، واليوم ننتقل بالقارئ الى مدينة أخرى بلغت فى انتاجها الصناعى مكانا لا يقل اليوم عن مكان دمياط ، تلك هى المحلة الكبرى .

كانت المحلة الكبرى الى ستين سنة خلت قصبة مديرية الغربية، كما كانت أكبر مدن الوجه البحرى بعد الاسكندرية، إذ بلغ تعدادها فى ذلك الحين خمسين ألف نسمة، وقد اشتهرت من القدم بصناعة النسيج ، إذ كانت كما ذكر فى الخطط التوفيقية المورد الرئيسى لانتاج المصنوعات الحريرية : كعمائب الرأس والكريشة الحريرية والملاءات والأحرمة. وكان لأهليها ماض مجيد فى ميدان العلم والدين اذ عمرت بأربعمائة مسجد عفا أكثرها وزال و إن كان بها حتى اليوم ما يقرب من السبعين، ومن مساجدها الشهيرة مسجد الشيخ فضل، والحنفى، والمتولى، وعبد ربه، والمحجوب ، وقد أنجبت المحلة عددا كبيرا من صفوة العلماء الذين تزخر المكتبة العربية بمؤلفاتهم القيمة : كالجلال المحلى الذى وصفه الجلال السيوطى بأنه المثل الأعلى للعالم الفاضل ، كان مهيبا ، شجاعا فى الحق ، لا يخشى حاكما ولا يتردد فى مواجهة الظالم بنقده ونصحه، وكان على علو كعبه ورفعة قدره يعمل فى التجارة ولا يرى فى الاشتغال بالعلم ما يدعو الى القعود عن طلب الرزق . وممن أنجبت المحلة أيضا أبى النور صاحب تصانيف النجمة الزاهرة ، والنزهة الفاخرة ، ومحاسن النظام . ومن علمائها أيضا عبد الرحمن المحلى الذى قيل فيه كما ورد فى " الضوء اللامع " للسخاوى :

يكاد من دقة الألفاظ يحمله ... زوح النسيم و برق السمع يخطفه
قد رق حتى إذا لو حل من أدب ... فى طرف ذي رمد ما كان يطرفه

ومنهم كذلك أبو الفتوح المحلى ، وأبو العباس السلمى ، والبهاء الشيشينى ، وابن الرعاد، والزرقانى وغيرهم، وقد مرت بالمحلة، شأن حواضر القطر القديمة، من تقلبات الأيام احداث وأزمات. فلقد حدثنا الجبرتى كيف ثارت المحلة الكبرى على الفرنسية عام ١٢١٤ه وكيف قوبل

أهلوها بنيران حامية من مدافع العدو حتى أرغموا على التسليم بعد أن قتل قاضيها ومات بنار العدو المئات العديدة من بنيها . وقد كان رواج الصناعة بالمحلة مطمعا للولاة والحكام فكانوا يخصونها بخراج يفوق فى كثير من الأحيان طاقة سكانها، ولقد حدثنا صاحب الخطط عن مرور عزيز مصر محمد على الكبير فى جولته لجمع الضرائب، إذ فرض عليها خمسين كيسا فعمل حاكمها على جمع المقدار بكافة السبل الا أن الأهلين لم يقووا على تقديم هـذا القـدر الذى نقص سبعة أكياس فألزمهم الحاكم بتقديم عدد كبير من الجياد والجمال عدا ما ألزموا بإهدائه من منتجاتهم كالمقاطع الحريرية والزردخانات والثياب المحلية .

ولما عممت زراعة القطن فى البلد فى عهد محمد على الكبير اشتغلت المحلة بغزله ونسجه فأخرجت أنوالها القماش الشعبى المعروف بالغزلى، وانتجت الملاءات والأقمشة الوبرية كالمنشفات " البشاكير والفوط " وغيرها ، وقد عانت الصناعة بالمحلة بعد الحرب الماضية من منافسة الدول الأجنبية وخاصة اليابان أزمة كادت تقضى عليها لولا ما التجأت اليه الحكومة من فرض رسوم جمركية لحماية التجارة كما سنبين فيما بعد .

حدثنا بعض أصحاب أنوال الحرير هناك أنه عرض فى معرض عام ١٩٢٦ بعض مصنوعاته من الأحزمة الحريرية وصادف أن عرج على محله بعض المتفرجين من الأجانب وكانوا من أبناء اليابان فاعجبوا بما شاهدوه وأبدوا عطفا على الرجل وشجعوه باقتناء بعض منتجاته ، ثم مضوا الى أنواله يشاهدون طريقة عملها ، ولم تكد تمر على هذه الزيارة أربعة شهور حتى تلقت البلد من اليابان رسائل عديدة من الأحزمة الحريرية من ذات الشكل الذى يصنعه الرجل بربع الثمن الذى يبيع به ، وقد تبين أن الزوار الكرام بعثوا بالعينات والمواصفات إلى بلادهم فقلدت أدق تقليد وأرسلت الى مصر كما كانت ترسل الساعات من اليابان الى سويسرا ربة صناعة الساعات لتباع هناك بالوزن لا بالعدد . . . وهكذا اتى على المحلة حين من الدهر عانت فيه متاعب كادت توقف دولاب العمل فيها وتقضى على بنيها بالبطالة لولا أن قيض الله لساكنيها ذلك المشروع العظيم الذى أوجد العمل لعشرات الألوف منهم والذى يعتبر بحق فتحا جديدا فى عالم الصناعة بالبلد بأسره .

ففى عام ١٩٢٧ صح عزم كبار الماليين من المصريين وعلى رأسهم الزعيم الاقتصادى المغفور له محمد طلعت حرب باشا على تأسيس شركة صناعية للغزل والنسج هى باكورة أعمال بنك مصر وأولى منشآته ، فاكتتبوا لها بمبلغ ثلثمائة ألف جنيه واستصدروا مرسوما بتأسيسها ، وفى عام ١٩٢٨ بدأت الشركة عملية البناء بمدينة المحلة على أرض مساحتها اثنان وثلاثون فدانا وأرسلت الى الخارج بعثتين : الأولى قوامها اثنان الى الهند والثانية من ثلاثين شابا من خريجى

المدارس الصناعية أوفدت الى بلجيكا وعاد الشبان بعد مرانتهم الى مصر وبمعونة الفنيين من الأجانب من النمسا وتشيكوسلوفاكيا قاموا بتركيب الماكينات وإدارتها .

وفى ديسمبر سنة ١٩٣٠ تمكن المصنع من أن يخرج أول ثوب من النسيج ، وكان عدد مغازله حينذاك أثنى عشر ألفا وأنواله ٤٨٤ نولا . وفى سنة ١٩٣٢ أدخلت به صناعة الأقمشة الوبرية "كالفوط والبشاكير" وصناعة المنسوجات الخفيفة كالبوبلين ، كما أعد به معمل للقطن الطبى يكفى لتموين البلاد من هذا الصنف . وقد كانت منتجاته كما شهد بذلك الدكتور فويتزمونك رئيس أطباء مستشفى مارتن لوثر ببرلين نوعا ممتازا لا يفضله أى نوع من الأقطان الأخرى كما أنشئ به معمل للخيوط السميكة " الدوبارة " .

وفى عام ١٩٣٤ زادت الشركة مغازلها الى سبعة وأربعين ألف مغزل كما أبلغت أنوالها إلى ألف نول وأنشأت مصنعا للجوارب "والفانلات" وآخر "للناموسيات والدنتلات" وزادت رأس مالها الى ثمانمائة ألف جنيه ، كما بلغ عدد عمالها فى تلك السنة عشرة آلاف عامل وفى عام ١٩٣٥ زاد هذا العدد الى ثلاثة عشر ألفا وأديرت مصانع الصباغة والتبييض والطباعة وكبرت محطة التوليد وزيدت أنوال الكتان الى ٣١١ نولا .

واذ لاحظت الشركة أن سوق الغزل محصور فى انتاجها هى وشركة الغزل الأهلية فقد اتفقت مع الأخيرة على إنشاء مكتب مشترك لبيع الغزل بسعر موحد وهو عمل احتكارى غايته منع المنافسة من جانب والحيولة دون تسرب الغزل الى غير اغراض الانتاج المحلى وهذا الاتفاق هو ما يسمى عند رجال الاقتصاد Cartel avec gestion commerciale par un burean de vente .

وقد استقبل المصنع ببداية عام ١٩٣٧ عهدا جديدا اذ كان قد استوفى كل مرافق عمله ، فقواه المحركة أبلغت الى عشرين ألف حصان ، وأنواله زيدت الى أربعة آلاف وقد ساهمت الشركة فى تأسيس شركة النسيج الرفيع بكفر الدوار التى أقيمت باتفاق بين بنك مصر وشركة صباغى برافورد . وفى نهاية تلك السنة سعد المصنع بتشريف حضرة صاحب الجلالة الملك الذى أبدى ارتياحه السامى لما رآه ، وبعد ذلك بعام واحد كان مصنع الصوف قد بدأ عمله وأخرج باكورة منتجاته التى تعطف جلالة الملك فأمر باقتناء بعضها . وتسير مصانع الشركة بخطى ثابتة فى سبيل تموين البلد بما يحتاج اليه من غزل ونسيج ، وقد سدت هذه المصانع نقصا كبيرا وقامت بدور بالغ فى الأهمية فى هذه الأزمة التى انعدم فيها الوارد من المنسوجات الأجنبية بسبب الحرب القائمة . وقد نالت مصانع الشركة اعجاب كل من شاهدها ، ودفتر زيارتها حافل بشهادات الكبراء والعظماء من مصريين وأجانب نكتفى بذكر

ما قاله المسيو تونيس رئيس وزراء بلجيكا عنها اذ صرح بأنه "لو شيدت المصانع فى أوربا بمثل ما شيدت عليه هذه المصانع لوفروا كثيرا من القوانين الاجتماعية التى اضطروا الى سنها ابتغاء راحة العمال" .

فى حقل الانتاج :

كنا فى الصباح الباكر ، والعمال يتقاطرون على المصنع تقاطر النمل على الشهد ، جيش كبير ، يسير فى حلله الزرقاء الى ذلك البناء الذى لا يكاد يدرك الطرف أقاصيه ، فاذا اتبعناهم الى أبواب عنابر العمل وقفنا مشدوهين لما نرى ، هذا عنبر الغزل الأول ، آلاف عديدة من المغازل الكهربائية يديرها شباب وفتيان يعملون فى سرعة فائقة ، فأنت لا ترى غير عجل ، يدور وبكرات تتحرك ، وأياد ترفع وتخفض ، ورءوس تعلو وتهبط ، تشاهد فى هذا العنبر وفى العنبرين المجاورين له عشرات الألوف من هذه المغازل يدخل فيها القطن خاما فيخرج غزلا صالحا للحياكة ، فاذا انتقلت الى عنابر النسيج ألفيت تلك الخيوط الدقيقة يلف بها فى أنوال كبيرة الحجم ، عديدة الأجزاء ، فلا تكاد هذه الأنوال تلمس الخيوط بمقابضها حتى تحيلها نسيجا متماسكا صالحا للاستعمال . ثم هناك غير هؤلاء عشرات العنابر فى كل عنبر عمل ولكل منها مهمة واختصاص . هذا مصنع الكتان ، وهناك مصنع الصوف ، يقابله مصنع الخيوط السميكة (الدوبارة) ثم مصانع الجوارب والفانلات ، وقد شاهدنا فتيات يعملن فى حذق ومهارة يجالدن الصناعة مجالدة الرجال ، وترى أيضا مصانع القطن الطبى وغيرها من العنابر الكبيرة العديدة التى تضم المطبعة والمبيضة والمصبغة وورش المعادن والاصلاحات وبناء المولدات الكهربائية التى تحرك بقواها هذه الألوف المؤلفة من الآلات ، وبين هؤلاء وهؤلاء شاهدنا أقساما للتطريز وللكيمياء الصناعية ولتحليل الخيوط وأجهزة مختلفة لاختبار قوة الشد ومتانة النسيج يشرف عليها لفيف من شباب البلد الذين تلقوا دراستهم الفنية فى الخارج .

ووقفت فى هذا الحقل الفسيح الملىء بالألوف العديدة من الآلات ، الزاخر بعشرات الألوف من الرجال والنساء ، أسائل نفسى : كيف قوينا على النهوض بهذا ، وماذا يكون حال البلد لو لم يقيض له من المغفور له طلعت باشا واخوانه من يخلق لنا هذه الصناعة التى سترت بوافر انتاجها ابداننا وسدت اذ انقطعت عنا الموارد نقصا ما كان أكبره لولا قيامها بيننا وفيما أنا غارق فى تفكيرى اذا بيد تربت على كتفى حتى اذا التفت الى صاحبها رأيتنى أمام ذلك المدير العامل الذى يدبر بعقله أمور تلك المدينة الكبيرة يراقب سير العمل فيها ويشرف على توزيع انتاجها .

مع مدير الشركة :

وصحبنا سعادة عبد الرحمن بك حماده الى مكتبه ، وفى هذا الجو الصاخب بجلبة الالات ، الداوى بضجيج العدد والماكينات جلسنا الى ذلك المهندس القدير الذى يرجع اليه أكبر الفضل فيما بلغت هذه الصناعة من رقى ونهوض .

استهل المدير النشيط حديثه بسؤالى عما أرى فيما شاهدت ، قلت العجب العجاب ، لقد زرت هذا المصنع مرة فى عام ١٩٣٢ وانى لألمس الفارق بل والتغير الكبير الذى طرأ على كل ما فيه ، قال نعم ، لقد تغيرنا ، ونحن كل يوم نسير من نصر الى نصر جديد ، وصمت المدير قليلا ثم تابع قوله ، لقد كان رأس مال الشركة عند تأسيسها ثلاثمائة ألف جنيه ورأس مالها اليوم خلاف الاحتياطى والسندات المستغلة مليون كامل ، وكان عدد عمالنا ثلاثة آلاف وخمسمائة عامل وهم اليوم يتجاوزون الثلاثين ألفا .

وليس أدل على ما بلغته الشركة من تقدم من أن سعر السهم وقيمته الأسمية أربعة جنيهات بلغ الآن نحو الـ ١٩ جنيها وأن المصنع الذى كان معدا فى بدء تكوينه لغزل ونسج القطن يضم اليوم مصانع مختلفة للصوف والكتان والحبال الرفيعة والقطن الطبى .

قلنا : لقد أثبت النجاح الذى بلغته الشركة كذب ما كان يقال من أن إقامة الصناعة بمصر أمر مستحيل .

قال : ليست إقامة الصناعة بالبلد أمرا مستحيلا ولكن نجاحها أيضا يتطلب جهودا غير يسيرة ، فلقد صادفتنا صعوبات كادت تقضى على المشروع فى مهده لولا صبر الشركة وثباتها وجهودها لتخفيض نفقات انتاجها ، ثم تعضيد الامة وإقبالها على منتجاتها التى عرفت بحق مزاياها ، هذا الى تلك الخدمات الجليلة التى بذلتها حكومات مصر المتعاقبة لحماية الصناعة المحلية . وصمت المدير الفاضل قليلا ثم عاد يقول :

لقد كان أخطر ما واجهنا فى مستهل حياة الشركة منافسة اليابان التى كانت تغرق السوق بضائعها متعمدة قتل الصناعة المحلية فيها ليخلو لها ميدان التعامل ، فما إن ظهر انتاجنا حتى رأيناها تخفض سعر منسوجاتها الى أقل من النصف ، وحسبك أن تعلم أن مقطع القماش اليابانى كان الى ما قبل إنشاء الشركة عام ١٩٣١ يصل السويس بسعر ١٢ شلنا ، فلما أنشئت الشركة عمدت اليابان الى خفض سعره الى خمسة شلنات وهو اجراء معروف عند المشتغلين بالتجارة Underselling فاذا أضفنا الى ذلك فرق العملة الذى هو فى صالح اليابان وجدت أن الخطر كان داهما لولا غيرة حكومات مصر الرشيدة التى فرضت على البضاعة

اليابانية فى عام ١٩٣٥ رسوما إضافية قدرها ٤٠ ٪ هذا الى زيادة الرسوم الجمركية عام ١٩٣٨ كما أننا تعرضنا الى خطر منافسة البضائع الايطالية الى ما قبيل الحرب القائمة .

قلنا : وما سر رخص البضاعة الأجنبية حتى تنافس بسهولة بضاعتنا المحلية قال : ليس رخص البضاعة الأجنبية إلا ظاهريا إذ أنها فى الحقيقة أغلى بكثير من منتجاتنا إذا قيست بالجودة والمتانة ، فالقطن المصرى الذى هو قوام صناعتنا أجود وأغلى ، والنسيج المصرى أمتن وأدق ، ويكفى أن تعلم أن الثوب من إنتاجنا يضارع فى المتانة ثلاثة أثواب من غيره وقد أثبتنا ذلك بتجارب عديدة عملناها بحضور كبار الزائرين كما أن التحليل أثبت تفكك الأنسجة الأجنبية وكثرة النشا الذى يبلغ فى بعضها ٣٥ ٪ من مادتها .

وإذ سألنا عزته عن مدى كفاية الإنتاج المحلى من الغزل والنسيج لحالة البلد قال : إن إنتاج الشركة من الغزل القطنى يكفى باضافته الى إنتاج شركة الغزل الأهلية بالاسكندرية كل حاجة البلد ويفيض ، كذلك الحال فى إنتاج المنسوجات القطنية . وقد أخرجت مصانع الشركة فى العام الماضى ١٥ مليون كيلوجرام من الغزل وستة وسبعين مليون ياردة من النسيج استهلك فى صنعها ما يقرب من أربعمائة ألف قنطار أما الصوف فقد أخرجنا منه مليون ومائة ألف رطل من الغزل وما يربو على مليون ومائتى ألف متر من النسيج .

وقد أجابنا حين سألناه عن مدى تأثير الحرب القائمة فى حالة الصناعة قائلا :

لقد سد وجود الشركة وغيرها من مصانع النسيج نقصا كان يهددنا بالعراء فى مثل هذه الآونة ، وتفادى الشعب بوجودها غلاء ما كان ليتحمله وسواده فقير ، وحسبنا أن نذكر أن ثمن ثوب الدبولان قد ارتفع فى الحرب الماضية من ثمانية وخمسين قرشا الى ثلاثة جنيهات ونصف . أما اليوم فالارتفاع يسير طفيف ، وهو راجع للصعوبات التى نعمل جاهدين على تذليلها ، فلقد صادفتنا متاعب كثيرة بسبب غلاء الخامات وقطع التغيير وصعوبة النقل بالسكة الحديد التى استعضنا عنها بسياراتنا ، ومشكلة الأيدى العاملة بسبب انصراف الكثيرين للعمل فى الجهات الأخرى كالقاهرة وخاصة من كان من أبنائها ، ثم مشكلة الوقود التى حللناها بالاستعاضة عن الفحم بالمازوت ثم صعوبة التوزيع بسبب جشع بعض النجار وعمالهم على تخزين بضاعتهم . وقد وفقنا والحمد لله الى حل كل هذه المشكلات وخرجنا رابحين بفضله تعالى : الأول وهو الأهم هو القيام بالواجب الوطنى فى تيسير الكساء للشعب وخاصة الفقير الذى أوليناه أكبر عناية ، والثانى هو فائدة المساهم الذى سار ربحه فى صعود مستمر فمن ٢ فى المائة من قيمة السهم صرفناها فى عام ١٩٣٩ ارتفع الربح الى ٢٠ فى المائة ، هذا الى ما وفقنا اليه من تقوية مركزنا المالى بانقاص الأصول الثابتة وتسديد رصيد البنك وزيادة الاحتياطى .

وإذ ألمعنا له عما نرجوه من تحسين حالة العمال الاجتماعية قال " لقد نفذت الشركة في عام ١٩٣٥ نظام التأمين للعمال لدى شركة مصر للتأمين، كما وقفت رصيد الجزاءات على مصلحتهم وضاعفت لهم علاوة غلاء المعيشة . أما منهاجنا لرفع شأن العمال فكبير واسع النطاق، فلدينا مشروع بناء مستشفى للأمراض الصدرية، ومشروع التأمين العلاجي و إنامة وحدة صحية كاملة بالمدينة ، ومشروع إمداد العامل بالغذاء الرخيص ، هذا الى ما قمنا به من الاشتراك مع الحكومة في حل مشكلة مساكن العمال بإنامة قرية العمال والمهاجرين التي تكلفت ربع مليون من الجنيهات والتي يمكنك زيارتها في ظاهر المدينة .

واختتم حماده بك حديثه قائلا : لقد بلغت مرتبات عمال الشركة وموظفيها في العام الماضي سبعمائة ألف جنيه وهو مبلغ كان مفروضا أن يخرج من البلد كلها الى جيب العامل الأجنبي لولا وجود هذه المؤسسة التي لا نشك في ان الأمة بأسرها حكومة وشعبا تغار على نجاحها وتعمل جاهدة لتعضيدها .

قرية المهاجرين ومشكلة مساكن العمال بالمحلة :

تعتبر مشكلة المساكن بالمحلة أعقد المشكلات وأجدرها بالعناية . وقد وفقت الشركة في إعداء حل وإن كنا لا نراه حاسما ولا كافيا إلا أنه يخفف البلوى إلى حد يذكر . فهناك في ظاهر المدينة وعلى مسيرة ثلث ساعة من مصانع الشركة يرى الزائر مجموعة من المساكن الحديثة يدهشه كبرها وسعة رقعتها ، تلك هي قرية المهاجرين التي أعدت بنظام يكفل استخدامها لسكنى العمال فيما بعد الحرب القائمة . وتفصيل ذلك أنه عندما اشتدت الغارات الجوية على المدن الساحلية رأت وزارة الوقاية ضرورة إقامة قرية للمهاجرين في مدينة داخلية تكون في مأمن من أهداف المغيرين ، وقد وقع اختيارها على المحلة الكبرى . وانتهزت شركة مصر هذه الفرصة فاتصلت بأولى الأمر واتفقت على أن تشترك معها في نصف تكاليف هذه القرية لقاء تركها لعمال الشركة بعد الحرب .

وتقوم قرية المهاجرين أو مدينة العمال على مساحة قدرها سبعة وستون فدانا، وهي مبنية بالطوب الأحمر ومسقوفة بالخرسانة ومطلية من داخلها وخارجها ، وتنقسم إلى قسمين: الأول مخصص للعزاب من العمال ويتسع لألف ومائة عامل وعاملة لكل من الفريقين مكان منفصل كما أعدت للمتزوجين ٤٢٤ بيتا في مجموعات "باوكات" تشتمل كل مجموعة على عشرين منها، ويفصل كل مجموعة عن الأخرى شارع عرضه اثنا عشر مترا وبيوت المتزوجين في سعتين فمنها الكبير الذي يحتوي على ثلاث حجرات ومنها ذو الحجرتين. وبيوت القرية كلها مقامة على وضع صحي في طراز حديث وهي مزودة بالماء الجاري ولكل بيت حوش لتربية الدواجن ومكان للموقد (الفرن) .

ويشق القرية طولا وعرضا شارعان رئيسيان عرض الأول ستون مترا والثانى خمسة وثلاثون. وبسبب عدم وجود مجارعامة بالمحلة فقد أعدت بالقرية خزانات للتحليل وبيارات تكفل تصريف المواد فى الرمال .

وقد بدئ فى بناء هذه القرية فى نوفمبر علم ١٩٤١ وتم بهـا العمل الآن وسلمت المبانى لوزارة الوقاية. على أن المشروع لا زالت تنقصه المرافق العامة اذ يشمل التصميم مسجدا ومدرسة وناديا وملعبا كبيرا وستة ملاعب صغيرة وثلاثة أسواق يقوم كل منهـا على ستة حوانيت .

أوجه النقص فى حالة البلد الاجتماعية وسبل إصلاحها :

ليس ثمة من شك فى أن المحلة الكبرى قد تغيرت كثيرا باقامة مصانع شركة مصر بها. واذا كان وضعها القديم مقبولا أيام ان كانت قاصرة على بنيها فلا ريب أنها بعد اضافة هذا الجيش العرمرم بأهله وذويه الى سكانها أصبح الأمر محتاجا الى تفكير وتدبير لأمر معيشته من مسكن وما كل ومرافق حياة . ونحن لا نحمل الحكومة وحدها عبء علاج هذه الحال و إنما نشرك الشركة كذلك فى هذه المسئولية الكبيرة .

لقد عالجت الشركة مشكلة السكن ووجدت فى هـذا معونة كبيرة من الحكومة التى تحملت نصف تكاليف أبنية ستشغل كلها بعمال الشركة، ولكن إنشاء قرية العمال ليس فى رأينا غير حل مخفف، ذلك بأنها لا تتسع كما أسلفنا لأكثر من ألف وستمائة عامل، وهو عدد لا يتجاوز جزءا من خمسة عشر جزءا من عمال الشركة، ونحن نرجو أن تكون هذه المبانى باكورة أعمال تالية لحل مشكلة السكن.

ثم إننا وقفنا على أن الحكومة قد رأت إيواء المشردين من الأطفال فى هـذه المستعمرة ونحن و إن كنا نعذر للحكومة تصرفها بسبب عدم وجود المساكن الخالية اليوم لإيواء هؤلاء المشردين فإننا نرجو أن يكون أجراؤها هذا وقتيا الى أقصى مدى بسبب ما يعانيه عمال المحلة من متاعب وأضرار نظرا لضيق المساكن هناك .

والنقص الثانى الذى لمسناه بالمحلة الكبرى هو ضيق حواريها وسوء تنظيمها، فالبلد عميق وقد أهمل أمره إهمـالا كبيرا ، ولسنا ندرى ما اذا كانت موارد البلدية هناك تسمح بشق الشوارع الجديدة، وعلى كل حال يمكن تحقيق ذلك بنزع ملكية مساحة مضاعفة للطاوبة وتعويض النفقات ببيع ما يتخلف على جانبى الطريق الجديد بأثمـان عالية . و إهمال تنظيم الشوارع فيه أبلغ الضرر على صحة الأهلين وكلهم من العمال الذين يحتاجون الى المسكن الصحى، هذا الى أن المحلة بأسرها ليس فيها غير شارع واحد كبير هو "شارع محب" المطل على الترعة

وبلد كبير كهذا يجب أن يكون بحال أرقى مما شاهدنا وأن تعمل له خارطة جديدة لتقام المبانى المستحدثة على أساسها . والنقص الثالث هو اهمال أسباب الصحة من مستشفيات ومنتزهات. ونحن لو عود شركة مصر بانشاء مصحة للأمراض الصدرية ووحدة صحية لمنتظرون. أما المتنزهات فواجب على البلدية المسارعة باعدادها وخاصة أنها لن تكلفها كثيرا وسيفيد منها العمال الذين يقضون يومهم فى جو خانق ملىء بالرطوبة والغبار .

ثم هناك مسألة العناية بتثقيف العمال بانشاء أندية لهم ومبرات لأولادهم والعمل على ازالة اميتهم وانشاء أحواض للسباحة لهم وخاصة أننا شاهدنا الكثيرين يستحمون فى ترعة البلد .

والنقص الرابع هو مسألة المجارى العامة التى نعجب كيف لا توجد فى بلد كبير كالمحلة الكبرى والمجارى من أهم مرافق الصحة فى البلاد .

وأخيرا لا نرى مندوحة من ن نوجه أنظار أولى الأمر الى ما تقاسيه طبقة كبيرة من أهالى المحلة وهى طبقة أصحاب الأنوال اليدوية ، فتلك المصانع الصغيرة يقوم أغلبها فى البيوت فى أقبية وحجرات مظلمة لا تدخلها الشمس ولا يتخللها الهواء ، يعمل فى هذا الوضع آلاف من الخلق يشتغلون فى نسج القماش الشعبى المعروف بالغزلى ويتعاون أهل البيت مع ربه فى العمل ، فالزوجة والبنات يشتغلن بفك الخيوط على عجلات من الغاب والرجل وأولاده يعملون بالنول ، وهم على تكاتفهم وجهادهم الدائب لا يكادون يحصلون على القوت بسبب منافسة الأنوال الميكانيكية لهم ، وعندنا أن هناك لتحسين حالهم أسبابا :

(الأول) تنظيم الشوارع كما أسلفنا لتيسير دخول الشمس والهواء الى مصانعهم المنزلية .

(الثانى) انشاء مطاعم شعبية فى مناطقهم ومبرات لأولادهم .

(الثالث) ارشادهم وتزويدهم بالأنوال الحديثة كما كانت تفعل وزارة التجارة مع خريجى المدارس الصناعية .

(الرابع) اقامة صنابير مجانية لمدهم بماء الشرب النقى وخاصة أننا لاحظنا أن أكثرهم يعمد الى الترعة للحصول على الماء .

(الخامس) تسهيل تصريف منتجاتهم باعفائها من الضرائب وتخفيض أجور نقلها بالسكة الحديد ، فاذا عدنا بما تقدم أمكننا أن ننهض بأمر الطبقة العاملة فى بلد يعتبر بحق أكبر بلد صناعى فى القطر ومورده الرئيسى فى كل ما يفتقر اليه من غزل ونسيج .

محمد عبد الكريم